القضية الفلسطينية

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

تأليف
أ. د. محسن محمد صالح

طبعة مزيدة ومنقحة 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

قضية فلسطين

2000–1987

قضية فلسطين 1987–2000

مقدمة:

بقدر ما تجلت قدرات الشعب الفلسطيني، في هذه المرحلة، على التضحية والعطاء، بقدر ما كانت الحصيلة السياسية مخيبة للآمال. وبقدر ما تلألأت أنوار الانتفاضة المباركة معبرة عن أصالة شعب مقهور، يواجه أطفاله ونساؤه دبابات الصهاينة بالحجارة، والأرواح المتطلعة إلى الحرية والشهادة، بقدر ما زكمت الأنوف اتفاقيات أوسلو Oslo Accords وممارسات السلطة الفلسطينية ضدّ أبناء شعبها ومجاهديها. وباختصار فإن أبرز معالم هذه المرحلة:

- اندلاع الانتفاضة المباركة (1987–1993)، وبروز التيار الإسلامي المجاهد.
- اتفاقيات أوسلو بين م.ت.ف والصهاينة سنة 1993، والتنازلات المريعة عن حقوق شعب فلسطين.
- ضعف وتفكك وصراع داخلي عربي – عربي إثر استيلاء العراق على الكويت، وما تبع ذلك من حرب ومعاناة وعداوات.
- توقيع الأردن اتفاقية تسوية مع الكيان الصهيوني.
- انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانهيار منظومة الدول الاشتراكية في شرقي أوروبا، والهجرة اليهودية الهائلة منها إلى الكيان الصهيوني، واستفراد أمريكا بالسيطرة العالمية.

أولاً: الانتفاضة المباركة:

حدثت شرارة الانتفاضة المباركة في يوم 1987/12/9، إثر استشهاد أربعة عمّال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه. وقد قررت الحركة الإسلامية منذ تلك الليلة المشاركة في الانتفاضة وتوجيهها، فبدأت بترتيبها المظاهرات العارمة بعد صلاة فجر 9 كانون الأول/ ديسمبر من مسجد مخيم جباليا، وسقط الشهيد حاتم أبو سيس، ثم سقط الشهيد رائد شحادة في مظاهرة أخرى قرب مستشفى الشفاء. وتوالى سقوط الشهداء، واتسعت المظاهرات لتعم أرجاء الضفة والقطاع، وليشارك فيها كافة أبناء الشعب. وتميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر:

1. أن أهل "الداخل" المحتل (الضفة والقطاع) أخذوا زمام المبادرة النضالية الجهادية، بعد أن كانت بيد العمل من "الخارج".
2. أن التيار الإسلامي شارك بقوة وعنف وفاعلية، وبرز على ساحة المواجهة بحجمٍ منظم مؤثر.
3. أنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العُمْرية.
4. أنها اتسمت بالجرأة، والتضحية، والمشاركة الواسعة للأطفال والفتيان والنساء، وبالمظاهر النبيلة من إيثار وتعاون وشهامة، وبالقضاء على مظاهر العمالة والفساد.

• مشاهد من الانتفاضة المباركة سنة 1987

وتميزت المرحلة الأولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات، والمظاهرات، ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات. وبعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية، التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضدّ الصهاينة، مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة. وقد عدَّت حركة فتح وحلفاؤها في م.ت.ف اتفاقية أوسلو (أيلول/ سبتمبر 1993) نهاية للانتفاضة، فأوقفت فاعلياتها، أما الجهات الأخرى وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي فقد استمرتا في فعالياتهما، بل وصعّدتا من عملياتهما الجهادية. غير أن تشكيل السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة (أيار/ مايو 1994) أفقد الانتفاضة كثيراً من وهجها، كما أفقدها المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية، فاقتصر الأمر بشكل أكبر على أعضاء الحركات والتنظيمات.

وعلى أي حال، فإن السنوات الست للانتفاضة (كانون الأول/ ديسمبر 1987 – كانون الأول/ ديسمبر 1993) حسب إحصائية أعدتها م.ت.ف قد شهدت استشهاد 1,540 فلسطينياً، وبلغ عدد الجرحى 130 ألفاً، كما اعتقل نحو 116 ألفاً لمددٍ مختلفة[1].

ثانياً: نشأة حركة حماس:

تلازم إنشاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع بداية الانتفاضة، وأصدرت بيانها الأول في 1987/12/14، واعتُبرت من أكثر الأطراف فاعلية، إن لم تكن أبرزها. وقد عرَّفت حماس نفسها بأنها جناحٌ للإخوان المسلمين وامتدادٌ لهم، وذكرت في ميثاقها أنها "تعتبر الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم، ومنه تسترشد خطاها". وهدفت إلى تحرير فلسطين، وإقامة دولة الإسلام على أرضها، ودعت إلى تربية متكاملة للأجيال لتحقيق الغايات المرجوة.

وقد استطاعت حماس أن تحقق شعبية واسعة، فكان مؤيدوها، وما يزالون، يحققون من ثلث إلى نصف الأصوات عادة في الانتخابات الطلابية والنقابات المهنية، كما في جامعات النجاح وغزة والخليل وبيرزيت والقدس، ونقابات المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين والمعلمين، وغرف التجارة. وفي مقابلة صحفية للدكتور هشام شرابي المعروف بميوله العلمانية قال إن حماس هي الشكل الجديد للمقاومة، وأنها "نجحت حتى الآن فيما عجزت عنه م.ت.ف وفصائلها خلال أكثر من ربع قرن في استنباط أشكال جديدة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من الصراع العسكري الفعال باستقلال عن كل عون خارجي"[2].

وترى حماس أنه في مثل هذه الظروف من العلو الصهيوني، والتآمر الدولي، والضعف السياسي الفلسطيني، والتمزق والتشرذم العربي والإسلامي، فإن عملها لا يستهدف تحرير فلسطين عاجلاً ومباشرة، وإنما يتعامل معها كمعركة تتداولها الأجيال، وفي هذه الأجواء فإنها تسعى إلى تجاوز المرحلة بالمحافظة على الحق وإبقاء جذوة الجهاد. وقد أمكن لها مواجهة التحديات من خلال نوعية الرجال الذين قدمتهم والمستعدين للتضحية والاستشهاد، حتى إن المحللين الإسرائيليين يعترفون أن "حماس قد صكت نماذج جديدة للإنسان الفلسطيني وهم الاستشهاديون الجدد"، وأشار أحد خبراء الصهاينة إلى ما تتمتع به حماس من ديناميكية ومبادرة. كما اعترف الجنرال أوري ساغي Uri Sagi

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق بأن لدى حماس أساليب عمل متطورة، ومستوى عالٍ من السرية، وأنها تنفذ عمليات بارزة وقاسية. وقد استطاعت حماس أن تتمتع بحيوية مكنتها من تبديل عدد من الأجيال القيادية في وقت قصير. فكلما كشفت أو استشهدت أو سجنت قيادتها، ظهر من يحل مكانها ويواصل العمل.

كان الجهاز العسكري لحماس "المجاهدون الفلسطينيون" خلال الانتفاضة المباركة بقيادة الشيخ صلاح شحادة، قد تمكن من خطف وقتل الرقيب الصهيوني آفي ساسبورتس Avi Sasportas في 1989/2/3، والجندي إيلان سعدون Ilan Sa'adon في 1989/5/3، لكن سرعان ما ضُرب هذا الجناح العسكري في أيار/ مايو 1989 إثر الحملة الشرسة التي قادتها سلطات الاحتلال. ثم شكلت حماس جناحها العسكري الحالي "كتائب عز الدين القسام" في أيار/ مايو 1990 الذي حلّ محل "المجاهدون الفلسطينيون".

• إيلان سعدون وآفي ساسبورتس

وفي 1992/12/13 قامت حماس باختطاف الجندي نسيم توليدانو Nissim Toledano والمطالبة في مقابل الإفراج عنه بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، وعلى إثر رفض رئيس وزراء العدو إسحق رابين Yitzhak Rabin التجاوب مع مطالبها قامت الحركة بتصفية الجندي، وهو ما دفع رابين للإعلان في الكنيست عن الحرب الشاملة على حركة حماس؛ فتم اعتقال 1,300 من أنصار حماس، كما أقدمت السلطات الإسرائيلية على أكبر عملية تهجير وإبعاد بعد حرب 1967، عندما قامت بإبعاد 415 غالبيتهم الساحقة (نحو 380) من القيادات الإسلامية المدنية

• مبعدو مرج الزهور

• عبد العزيز الرنتيسي وعزيز الدويك في مرج الزهور

المحسوبة على حماس. غير أن رفض المبعدين للإبعاد وصمودهم في "مرج الزهور" على الحدود مع لبنان، أكسبهم المعركة الإعلامية الدولية ضدّ الاحتلال، ووسع دائرة الاهتمام بحركة حماس، وزاد من شعبيتها، مما اضطر السلطات الإسرائيلية إلى الموافقة على العودة التدريجية للمبعدين، والتي اكتملت بعد عام من الإبعاد[3].

وحسب دراسة لغسان دوعر، فقد نفذت حماس سنة 1993 ما مجموعه 138 عملية، خسر جراءها الكيان الإسرائيلي حسبما أعلن بنفسه 79 قتيلاً و220 جريحاً[4].

• مذبحة الحرم الإبراهيمي (التي نفذها باروخ جولدشتاين على يسار الصورة)

وبالرغم من أن دخول م.ت.ف في تسوية مع الكيان الصهيوني، وتوليها الحكم الذاتي في المناطق السكانية في الضفة والقطاع (منذ سنة 1994) جعل العمل الجهادي أمراً يكاد يكون مستحيلاً، إلا أن الفترة 1994–1998 شهدت تطوراً نوعياً في العمليات وخصوصاً الاستشهادية منها. ومن ذلك ردُّها على مذبحة الحرم الإبراهيمي في 1994/2/25 بخمس عمليات عنيفة، أدت إلى قتل ما مجموعه 39 إسرائيلياً وجرح 158 آخرين. وردها على استشهاد يحيى عياش، الذي اغتيل في 1996/1/5 (والذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل 70 إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)، بعدة عمليات في الفترة 2/25–1996/3/3، مما أسفر عن قتل 45 إسرائيلياً وجرح 113 آخرين حسب المصادر الإسرائيلية. وقد هزت هذه العمليات الكيان الصهيوني، واستدعت عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول الكبرى لما أسموه "محاربة

• المهندس يحيى عياش

الإرهاب". وشعرت أن مشروعها السلمي أصبح في "مهب الريح" على حدّ تعبير القيادي الفلسطيني صائب عريقات. وقام الصهاينة والسلطة الفلسطينية، وبالتعاون المباشر مع أمريكا، وباستخدام كافة التقنيات الأمنية، بحملة شعواء استهدفت اجتثاث كل ما له صلة بالتيار الإسلامي الحركي المقاوم في فلسطين. ومرّت حماس والجهاد الإسلامي، بمرحلة من أقسى المراحل، وعانت من ضربات قاسية. وتمكنت السلطة من تفكيك معظم ، إن لم يكن كافة، خلايا المقاومة. ولم يتم تنفيذ سوى عمليات محدودة جداً للمقاومة حتى سنة 2000، بينما استشهد عدد من رموز العمل العسكري المقاوم أمثال محي الدين الشريف وعماد عوض الله وعادل عوض الله.

• محي الدين الشريف وعماد وعادل عوض الله

وعانت حماس من الضغوط والمحاربة في الخارج، فكان اعتقال موسى أبو مرزوق في أمريكا (تموز/ يوليو 1995 – أيار/ مايو 1997) ومحاولة اغتيال خالد مشعل في 1997/9/25، وإغلاق مكاتب الحركة في الأردن في آخر آب/ أغسطس 1999، وإبعاد أربعة من قادتها من الأردن (بعد سجنهم أكثر من شهرين ونصف) إلى قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.

• موسى أبو مرزوق

وبالرغم من التنسيق الصهيوني – السلطوي الفلسطيني – الدولي لاجتثاث هذه الحركة إلا أن أنصارها ظلوا يفوزون في الانتخابات الطلابية والنقابية، وظلّت حماس تتمتع بثقل شعبي كبير في الداخل والخارج[5].

• محاولة اغتيال خالد مشعل

ومن جهة أخرى، فإن حركة الجهاد الإسلامي قامت بعدد من العمليات النوعية

والاستشهادية مثل عمليات نتساريم Netzarim في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، وبيت ليد في كانون الثاني/ يناير 1995، وتل أبيب في آذار/ مارس 1996. وهي تتعرض لنفس ما تتعرض له حماس من ضغوط ومطاردة. وقد استشهد قائدها فتحي الشقاقي في عملية نفذها الموساد الإسرائيلي في 1995/10/26. وتشير الانتخابات الطلابية إلى تمتع هذه الحركة بنحو 3–5% من أصوات الناخبين.

ثالثاً: م.ت.ف: من الكفاح المسلّح إلى التسوية السلمية:

عانت م.ت.ف من استضعاف سياسي إثر المحاولات المتوالية لاجتثاثها عسكرياً، ووصلت حالة تهميشها مدى كبيراً في مؤتمر القمة العربي في عمّان في تشرين الأول/ أكتوبر 1987. وعندما اندلعت الانتفاضة المباركة عدّتها م.ت.ف رافعة سياسية لها، فحاولت استثمارها بشكل مبكر. فقامت بتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (بعد شهر من اندلاعها)، وشاركت الفصائل الفلسطينية وخصوصاً فتح بفعالية في الانتفاضة. وردَّ الكيان الصهيوني باغتياله لأبي جهاد رحمه الله (الرجل الثاني في م.ت.ف وفي فتح) في تونس في 1988/4/16، وذلك ضمن حملته الشرسة لقمع الانتفاضة. وقد استفادت م.ت.ف من قيام الأردن بِفكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية في 1988/7/31، لتؤكد تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية، ولتخوض ما أسمته "هجوم السلام الفلسطيني".

وفي المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر (12–1988/11/15) والذي يتبع م.ت.ف تمّ وضع برنامج فلسطيني قائم على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين لدولتين عربية ويهودية. واعترفت م.ت.ف لأول مرة بقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. ودعت إلى تسوية سياسية من خلال مؤتمر دولي. وحتى "يتجرع" الفلسطينيون كل هذه "المرارات" فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين". ولقد لقي هذا الإعلان ترحيباً دولياً واسعاً، حيث اعترفت بهذه الدولة أكثر من مئة دولة خلال بضعة أشهر. وبالرغم من أن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لم تعترف بها، وبالرغم من أنها عملياً

كانت "أملاً" لم يقم بعد على أرض الواقع، إلا أن ذلك أعاد تحريك القضية دولياً، وأعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية حضورها السياسي، بعد أن رضيت لنفسها "بتقزيم" مطالبها و"قصقصة" برامجها النضالية.

• المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في الجزائر، 1988

وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات حدثت تغيرات على المستوى العربي والدولي أضعفت كثيراً الموقف الفلسطيني والعربي. فقد حدث مزيد من الضعف والتفكك في الساحة العربية، خصوصاً إثر الاجتياح العراقي للكويت في 1990/8/2 وما نتج عنه من عداء بين البلاد العربية، واستنزاف الموارد والثروات العربية، وتدمير البنية العسكرية للعراق، وتهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت في أثناء الاجتياح العراقي، وبعد انسحابه منها، وما تلاه من حجب الدعم عن م.ت.ف... وبشكل عام فإن هذا الاجتياح وما استتبعه من "حرب الخليج" ونتائجها، كان له آثار كارثية على قضية فلسطين.

أما في الإطار الدولي، فقد شهدت هذه الفترة انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وكذلك كتلة الدول الاشتراكية، وتحولها من حالة المنافسة والعداء مع أمريكا وحلفائها إلى حالة من التوافق و"الاسترضاء"، في ضوء التحول نحو الرأسمالية والديموقراطية

الغربية، والحاجة إلى المساعدات الاقتصادية من الغرب. وقد أسهم ذلك في اختلال التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي إلى حدّ ما، عندما كانت هناك حالة من التنافر والاستقطاب تسمح بمجالٍ للمناورة.

وهكذا برزت الولايات المتحدة كقوة وحيدة أولى في العالم، خصوصاً بعد حرب الخليج في أوائل سنة 1991. وزاد الوضع سوءاً تزايد النفوذ اليهودي الصهيوني فيها، حتى إنه عيّن في إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton وزراء يهود في مناصب حساسة، مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeleine Albright، ووزير المالية روبرت روبين Robert Rubin، ووزير الدفاع وليم كوهين William Cohen، ووزير الزراعة دان جيلكمان Dan Glickman. هذا بالإضافة إلى وجود سبعة يهود من أصل أحد عشر في مجلس الأمن القومي، ورئاسة اليهودي آلان جرينسبان Alan Greenspan لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)، واليهودي جورج تينيت George Tenet لوكالة المخابرات المركزية CIA وغيرها.

• بيل كلينتون

• دان جيلكمان

• روبرت روبين

• آلان جرينسبان

• وليم كوهين

• جورج تينيت

وقد استثمرت الولايات المتحدة ذلك في فرض هيمنتها وإدارتها وتصوراتها لنظام عالمي جديد، كما سعت لإغلاق الملف الفلسطيني بما يخدم مصالح حليفها الاستراتيجي "إسرائيل". بينما قطف الكيان الإسرائيلي ثماراً غالية نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، فأعادت هذه الدول علاقاتها

• مهاجرون يهود

الديبلوماسية معها، كما فتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، خصوصاً من الاتحاد السوفييتي، وقد احتفل الكيان الصهيوني في 2000/5/7 بقدوم المهاجر رقم مليون منذ بداية موجة الهجرة من الاتحاد السوفيتيي في أيلول/ سبتمبر 1989، وقام رئيس الوزراء باستقباله بنفسه[6]. وشملت موجة الهجرة هذه نحو 92 ألف عالم متخصص في شتى المجالات[7]، بينهم عدة آلاف متخصصون في الصناعات النووية، بالإضافة إلى الكثير من الكفاءات العسكرية العالية، مما زاد من خطورة الكيان الإسرائيلي ومشروعه في المنطقة.

• حيدر عبد الشافي

وفي هذه الأجواء المثالية لأمريكا و"إسرائيل"، نجحت الولايات المتحدة في جرّ البلاد العربية إلى مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، تلته مفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة. ولم تنفع نحو سنتين من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في كسر التصلب الصهيوني. وقد جاءت المفاجأة عندما أُعلن عن اتفاق أوسلو بين الطرفين، حيث كُشف النقاب عن مفاوضات سرية كانت تجري بين الطرفين منذ 1993/1/20 من وراء ظهر الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض (برئاسة حيدر عبد الشافي)، ومن دون علم معظم قادة م.ت.ف. وقد وقّع الاتفاق بالأحرف الأولى في 1993/8/19 في أوسلو بالنرويج، وتمّ التوقيع عليه رسمياً في 1993/9/13 في واشنطن برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وحضور ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز Shimon Peres، كما وقّعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.

• توقيع اتفاقية أوسلو، 1993

وقد اتسم اتفاق أوسلو[8]، الذي قامت على أساسه السلطة الفلسطينية، بالمرحلية. إذ تضمن حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا أولاً على أن يغطي مناطق فلسطينية أوسع في مراحل تالية خصوصاً تلك المأهولة بالسكان، وتشمل صلاحيات السلطة التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة. بينما تجري المفاوضات حول القضايا الحساسة والوضع النهائي بعد سنتين من بدء الحكم الذاتي. على أن السلوك الصهيوني اتسم بالمماطلة والتسويف والتعجيز، بحيث مرَّ إعطاء الصلاحيات للفلسطينيين بكثير من التعقيدات التي عادة ما كان جوهرها مطالبة "السلطة" بالنجاح في "الاختبار" الإسرائيلي في ضرب حماس وحركات المقاومة، وتقديم السلطة لمزيد من التنازلات.

وتمّ عقد عدة اتفاقيات تفصيلية تالية، فكان اتفاق القاهرة في 1994/5/4، واتفاق طابا في 1995/9/28، مروراً باتفاقية واي ريفر بلانتيشن Wye River Plantation Agreement في 1998/10/23، ومذكرة شرم الشيخ في 1999/9/4. ووزعت مناطق الحكم الذاتي إلى مناطق (أ) و(ب). وحتى سنة 2000 لم تكن السلطة تسيطر سوى على 18% من أراضي الضفة تحت بند (أ) حيث سيطرتها الأمنية والإدارية، ونحو 22% من أراضي الضفة تحت بند (ب) حيث تسيطر إدارياً بينما يكون الإشراف الأمني مشتركاً مع الصهاينة.

انقسم الشعب الفلسطيني في مواقفه من اتفاقيات أوسلو وعملية السلام. فقد كانت حركة فتح العمود الفقري لدعم الاتفاق، تؤيدها بعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة مثل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، إذ رأوا في هذا الاتفاق أفضل طريقة عملية لاستعادة الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من ناحية أخرى، كانت هناك معارضة شديدة لاتفاقية السلام بين الفصائل الإسلامية واليسارية والوطنية، وبالتالي تشكّل "تحالف الفصائل العشر"، وأبرز قواه حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى جانب ستة فصائل أخرى. علاوة على ذلك، لقد عارض العديد من قادة فتح اتفاقيات أوسلو، بما في ذلك فاروق القدومي، وخالد الحسن، ومحمد جهاد، ومحمد غنيم، إلخ.

وبشكل عام، فإن أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قضية فلسطين قضية كل المسلمين وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وهي معركة تتوارثها الأجيال، ولا يجوز لجيل أن يرضخ أو يتنازل فيغمط حقّ الأجيال التالية. وقد أجمع علماء المسلمين الثقات على عدم جواز هذه التسوية بالشكل الذي تمت فيه، ودعوا إلى وجوب الجهاد لتحرير الأرض المباركة.
2. تفردت قيادة م.ت.ف بالموافقة على الاتفاق والاتفاقات التي تلته، ولم ترجع حتى إلى الشعب الفلسطيني نفسه، الذي توجد فيه تيارات واسعة معترضة على هذه التسويات.
3. اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها لـ 77% من أرض فلسطين المحتلة سنة 1948، والتي لا تجري عليها أيّ مفاوضات.
4. لم يتم التعرض لأخطر القضايا حيث تمّ تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن م.ت.ف تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، فقد أصبح الأمر مرتبطاً بمدى "الكرم الصهيوني" الذي يملك عناصر القوة وأوراق اللعبة، وهذه القضايا:
   أ. مستقبل مدينة القدس.
   ب. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.
   ج. مستقبل المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
   د. مساحة الدولة الفلسطينية الموعودة، وسيادتها على أرضها.
5. لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن إسرائيلي. ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي.
6. للكيان الصهيوني حقّ النقض "الفيتو" على أيّ تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية.
7. لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأرضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها.

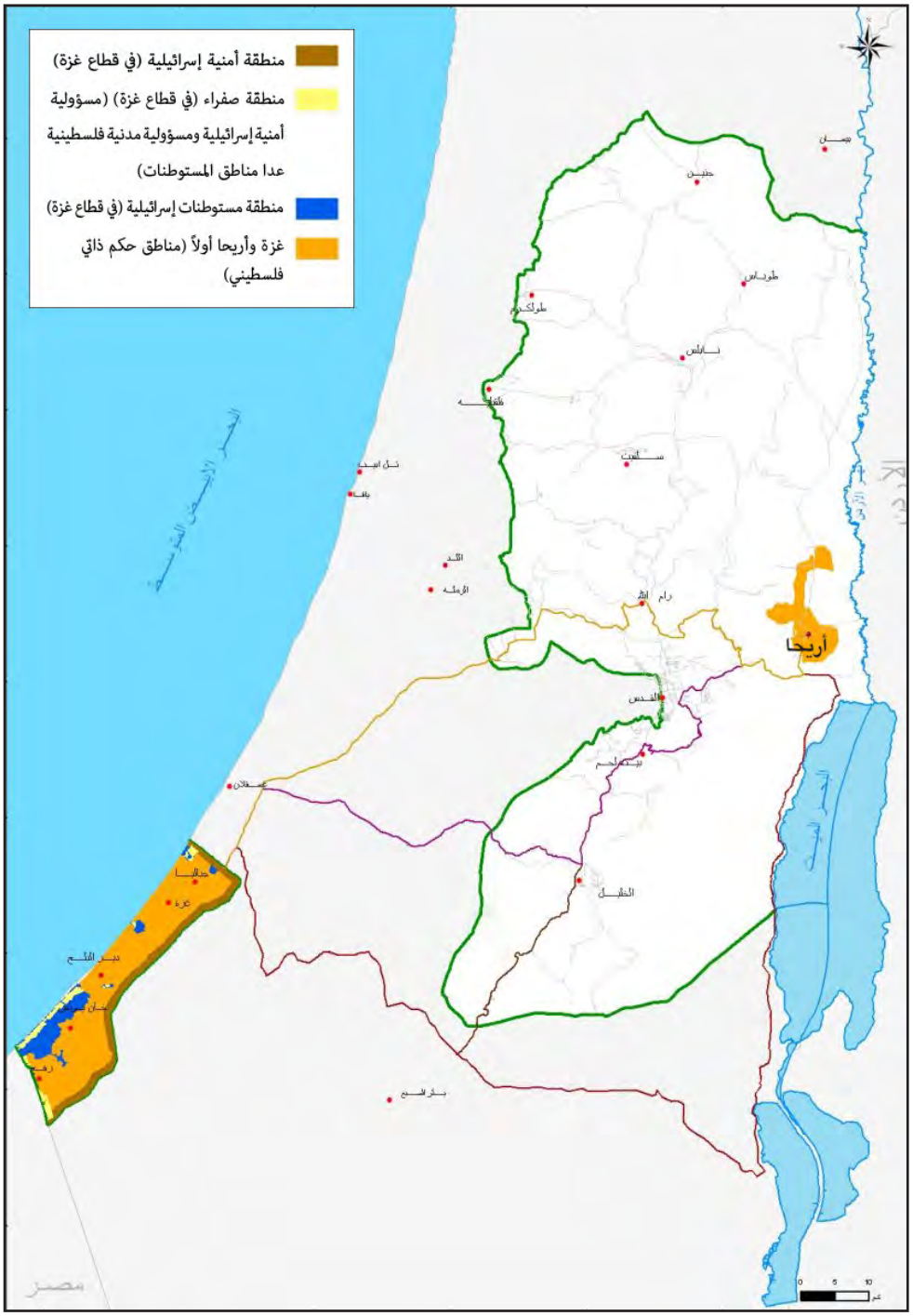

• اتفاق غزة وأريحا أولاً

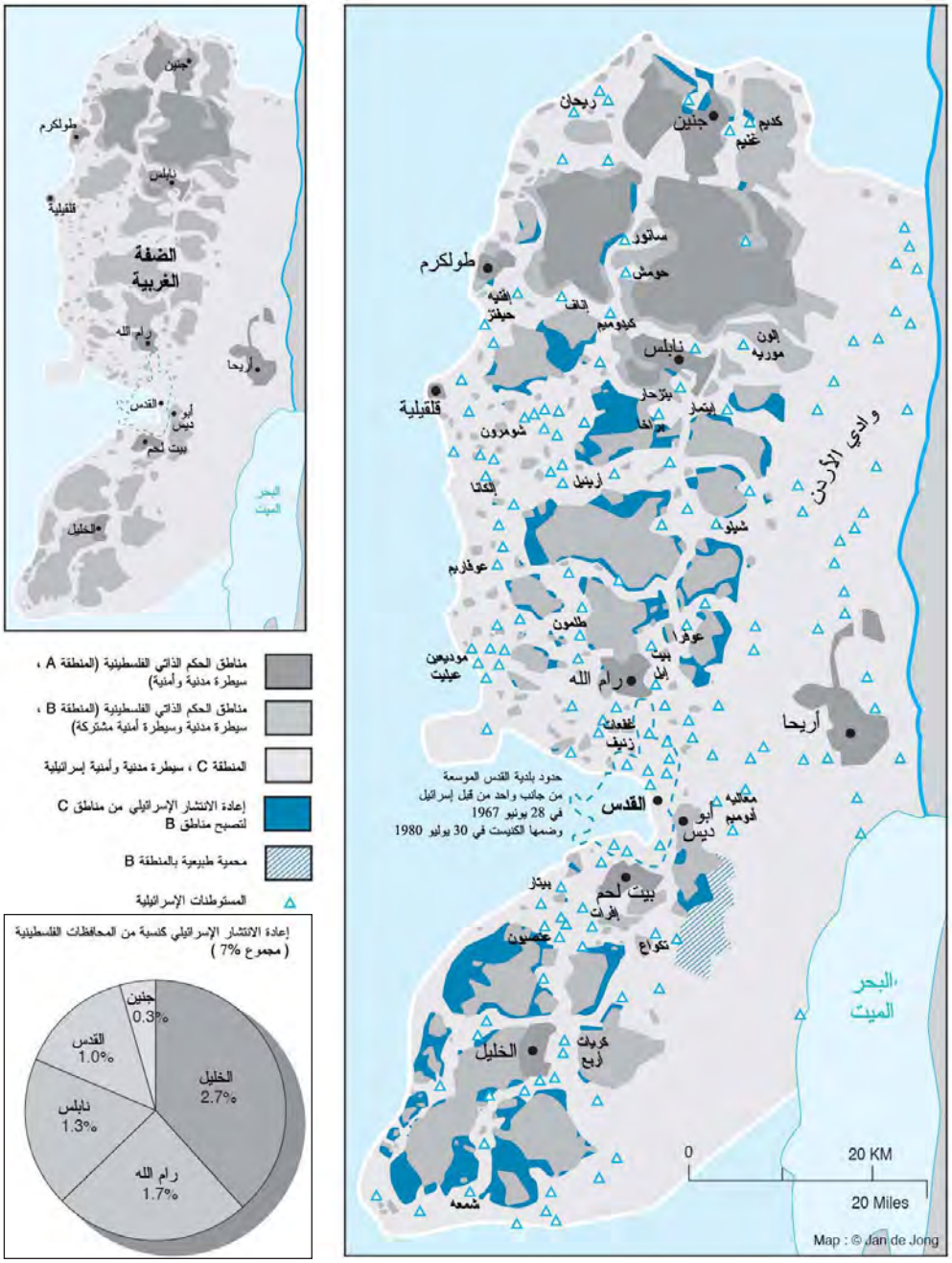

مترجم عن الأصل، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP.

• مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (مذكرة شرم الشيخ، 1999)

8. في الوقت الذي تعهدت فيه م.ت.ف (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقاً للمقاومة المسلحة ضدّ الكيان الصهيوني، وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، فإنها في الوقت نفسه أصبحت مضطرة، في ضوء تعهداتها السلمية، لقمع وسحق أيّ مقاومة مسلحة ضدّ الكيان الصهيوني، ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك. ووجدت نفسها، عملياً، أداة لحماية "الأمن الإسرائيلي" في مناطقها، وقامت بحملات اعتقال واسعة وشرسة إثباتاً "لحسن نواياها"، وحرصاً على "السلام" مع "إسرائيل".

لقد كان الكاتب الفلسطيني المعروف إدوارد سعيد دقيقاً إلى حدّ كبير عندما قال إن عرفات "ورَّط شعبه بمصيدة لا مخرج منها"[9]، بينما قال المفكر الفلسطيني هشام شرابي إن القيادة الفلسطينية "لا تعرف كيف يؤخذ القرار، وكيف يتم تقرير المصير"[10].

رابعاً: السلطة الفلسطينية:

بدأ دخول الشرطة الفلسطينية قطاع غزة في 1994/5/18، وأدى أعضاء الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في أريحا يوم 1994/7/5. وقد صدقت الكثير من التخوفات حول التسوية وأداء السلطة المحتمل. فلأن اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة، ولأن تسليم الأرض للسلطة يتم "بالقطارة" جرعة... جرعة، ولأن تحقيق أيّ تقدم بات مرهوناً برضى الطرف الإسرائيلي، فقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها "تحت رحمة" الطرف الآخر، وأصبحت مضطرة للاستجابة لضغوطه، في سبيل الحصول على أيّ حقوق مهما كانت ضئيلة. وقد سعى الصهاينة إلى المماطلة والتسويف لتحقيق تنازلات جديدة، كما ربطوا بين أيّ تقدم في التسوية وبين سحق السلطة الفلسطينية للمعارضة المسلحة. ونجح الكيان الصهيوني في وضع حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية كعائقٍ في الطريق، على السلطة أن تدكّه وتقمعه حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية.

وبالفعل، فبعد سنوات من اتفاقات أوسلو، استمرت المماطلات الإسرائيلية، ولم تُحسم القضايا الجوهرية، التي كان يجب أن تحسم حسب الاتفاق سنة 1998. وصارت مراكز سيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية هي في المناطق المأهولة بالسكان، والتي كان

الصهاينة يرغبون منذ زمن طويل بإيكال جميع "المهام القذرة" فيها، من ملاحقات أمنية، وضرائب، وأعمال بلدية...، إلى من ينوب عنهم بذلك، حتى يصبح استعمارهم استعماراً "نظيفاً".

وتضخم الجانب الأمني لدى السلطة الفلسطينية ليقوم بدوره المطلوب، فبلغ عدد الشرطة الفلسطينية نحو 40 ألفاً، ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان. وشكلت السلطة ثمانية أجهزة أمنية مختلفة، تعاملت دون هوادة مع المعارضة الفلسطينية، ونسقت بشكل مباشر مكشوف مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأمريكية. وتضخمت ميزانية الأمن ومكتب الرئيس عرفات لتصبح في سنة 2000 نحو 70% من مجموع ميزانية السلطة[11].

وقد كان ذلك على حساب الحالة الاقتصادية، وعلى حساب مؤسسات التعليم والحريات السياسية والمؤسسات الاجتماعية. ففي نيسان/ أبريل 2000 وصفت شخصيات فلسطينية بارزة ومنظمات حقوق إنسان اتفاق أوسلو بأنه بمثابة كارثة اقتصادية وسياسية للفلسطينيين، ودعت عرفات في وثيقة نشرت في واشنطن إلى الاستقالة. وقالت الوثيقة إن نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل انخفض بنسبة 30%، وأن معدل البطالة تضاعف ثلاث مرات في الضفة والقطاع منذ 1993[12].

وعانت السلطة من الفساد الإداري والمحسوبية التي تفشت بسرعة في أجهزتها. حتى إن أحد كبار قادة فتح نفسها "محمد جهاد" لم يتورع عن القول إن عرفات قد أحاط نفسه بثلة من اللصوص والمبتزين[13]. ونقل عن شخصية أخرى قولها "العربدات تمارس بشكل يومي في الشارع...، والحديث عن الانحلال والرشوة والمحسوبية يزكم الأنوف"[14]. وفي أيار/ مايو 1997 صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني التابع لسلطة الحكم الذاتي مؤكداً أن الفساد المالي في أجهزة السلطة والسرقات قد طالت 326 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ هائل، وهو ما أمكن كشفه، بالنسبة إلى ميزانية السلطة التي كانت بحدود مليار و500 مليون دولار. وقد صوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات (56 صوتاً مقابل صوت واحد) بسبب ذلك. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 وقّع عشرون مفكراً وشخصية فلسطينية بارزة تحت حكم السلطة وثيقة "العشرين" التي اتهمت السلطة بالفساد والمحسوبية والشللية وقمع الحريات... وغير ذلك. وقد وصف هشام شرابي الوضع قائلاً: "إن

السلطة الفلسطينية بتركيبها الحالي لا تمثل الشعب الفلسطيني...، إنها عاجزة عن إحداث أي تغيير في الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهي نفسها أحد أسباب تفاقم وضعه المأساوي"[15].

ومن جهة أخرى، فقد عانت المعارضة من قمع السلطة الأمني، ومن الحملات المستمرة لاجتثاثها. وللقارئ أن يتصور أن السلطة شنّت في السنة الأولى من عمرها 12 حملة اعتقال. وفي قطاع غزة الذي لا تتجاوز مساحته 363 كم^2 كان يتبع السلطة 24 مركز توقيف واعتقال. وفي شهر واحد مثلاً (1995/5/9–4/19) داهمت السلطة 57 مسجداً 138 مرة، في إطار قمعها للاتجاه الإسلامي[16]. وتوالت الحملات الأمنية بعد كل عملية جهادية، وكان أشدها حملة آذار/ مارس 1996 إثر العمليات الاستشهادية التي نفذتها حماس انتقاماً لاستشهاد يحيى عياش. ولم تنجح محاولات الحوار بين السلطة وحماس، وحدث أكثر من مرة أن تعتقل السلطة محاوريها وتعذِّب عدداً منهم أمثال حسن يوسف وجمال سليم وغيرهم. وقد نجح التنسيق الأمني الصهيوني – الفلسطيني – الأمريكي في إحباط الكثير من العمليات الجهادية، وفي القبض على كثير من المجاهدين. وفي كانون الثاني/ يناير 1997 أعلنت منظمات حقوق الإنسان أن هناك 1,600 معتقل فلسطيني في سجون السلطة الفلسطينية بينهم 700 دون تهم أو محاكمة[17].

خامساً: الكيان الإسرائيلي:

خلال 52 عاماً من إنشائه (1948–2000) تمكن الكيان الصهيوني من استقدام نحو مليونين و900 ألف مهاجر يهودي، وتزايد عدد اليهود في فلسطين المحتلة من 650 ألفاً سنة 1948 إلى أربعة ملايين و947 ألفاً في نهاية سنة 2000، أي نحو 38% من يهود العالم[18].

واستطاع الكيان الصهيوني أن يتجاوز عزلته الدولية، فمع انحلال الاتحاد السوفييتي والأنظمة الشيوعية "هرولت" روسيا ودول أوروبا الشرقية باتجاه فتح سفاراتها وتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدولة الصهيونية. ومع الضعف العربي والإسلامي إثر احتلال الكويت وحرب الخليج (1990–1991)، وتوقيع م.ت.ف لاتفاقيات أوسلو، قامت الأردن بعقد اتفاق تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني، وتبعتها عدد من الدول العربية بتبادل فتح مكاتب تمثيل تجاري ورعاية مصالح (قطر، عُمان،

تونس...)، وقامت أكثر من خمسين دولة أخرى في العالم بفتح علاقات ديبلوماسية واقتصادية مع الكيان الصهيوني.

ومع تراجع مشروع التحرير والحروب العربية، ومع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع مهام قمع المعارضة المسلحة للكيان الصهيوني، استمتع الكيان بحالة من الاستقرار النسبي، مكّنته من مضاعفة نموه الاقتصادي. فقد تمكن من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي من 15 مليار و300 مليون دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105 مليارات و400 مليون دولار سنة 2000 أي بنحو سبعة أضعاف (689%)، ولم يعد تحت رحمة المساعدات الأمريكية والهبات الخارجية التي كانت تشكل سنة 1983 نحواً من 25% من دخله القومي، فأصبحت لا تشكل أكثر من 3%، وإن ظلت مبالغ المساعدات والهبات نفسها دون تغيير (نحو أربعة مليارات دولار سنوياً). وارتفع معدل الدخل السنوي للفرد في الكيان الصهيوني إلى 18,300 دولار أمريكي سنة 2000 ليشكل أحد أعلى الدُّخول في العالم.

هوامش الفصل الخامس

[1] جريدة **صوت الشعب**، عمّان، 1993/12/8.

[2] جريدة **الحياة**، لندن، 1995/3/5.

[3] انظر أعداد مجلة **فلسطين المسلمة**، لندن، التي غطت عملية الإبعاد وأخبار المبعدين بالتفصيل طوال سنة 1993.

[4] انظر: غسان دوعر، **موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993** (لندن: فلسطين المسلمة، 1995).

[5] حول حماس، انظر: محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 183–205؛ وخالد الحروب، **حماس** (بيروت: مؤسسة الدراسات االفلسطينية، 1997).

[6] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2000/5/8.

[7] **الخليج**، 2000/1/25، وحسب المصدر نفسه يوجد في الكيان الصهيوني عشرة آلاف عالم نووي.

[8] حول اتفاق أوسلو وما تلاه، انظر: عماد يوسف وآخرون، **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)؛ ومنير شفيق، **أوسلو "1" و"2": المسار والمآل** (لندن: فلسطين المسلمة، 1997)؛ ومحسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 174–182.

[9] **الحياة**، 1995/8/12.

[10] **الحياة**، 1995/3/5.

[11] حسبما تناقلته الأخبار في 2000/3/1، انظر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2000/3/2، في:
https://www.palinfo.com

[12] **الخليج**، 2000/4/16.

[13] جريدة **السياسة**، الكويت، 1995/4/27.

[14] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 1995/3/22.

[15] تصريح هشام شرابي في: **الحياة**، 1995/3/5.

[16] داود سليمان، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 135.

[17] Palestine Facts 1997, site of Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), http://www.passia.org/palestine_facts/chronology/1997.htm

[18] حول الهجرة اليهودية وأعداد اليهود، انظر:
Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2010*, no. 61, table 4.2, http://www1.cbs.gov.il/shnaton61/st04_02.pdf
وانظر: عمران أبو صبيح، **الهجرة اليهودية حقائق وأرقام: 1882–1990** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1991).

The Palestine Issue:
Historical Background and Contemporary Developments

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب تقديم صورة شاملة عن القضية الفلسطينية من خلال استعراض خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة.

ويستعرض الكتاب، بأسلوب علمي موثق وبلغة سهلة، وبشكل مُركّز ومختصر، تاريخ فلسطين في عصورها الأولى مروراً بالعهد الإسلامي، وخلفيات نشوء المشروع الصهيوني، ومرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وقيام الكيان الإسرائيلي. ويدرس ظهور القضية الفلسطينية وتطورها، مسلطاً الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضاته وثوراته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ودور التيار الإسلامي الفلسطيني.

ويعطي الكتاب تركيزاً خاصاً على العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، ليتمكن القارئ الكريم من استجلاء الكثير من النقاط المتعلقة بالواقع المعاصر للقضية.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة تغطي الفترة حتى سنة 2021، كما يأتي مدعماً بالصور والخرائط التوضيحية.

ويُعدُّ هذا الكتاب مصدراً مهماً للقراء الذين يريدون التَّعرف بشكل عام على القضية الفلسطينية، وإدراكها بشكل علمي متوازن، وبما يُشكّل مدخلاً لمن يحب بعد ذلك الدخول في التخصص والتفصيلات.

ISBN 978-614-494-010-1
9 786144 940181

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 1803 644 1961 | تلفاكس: 1803 643 1961
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net